

الحرب الأهلية في اليمن ١٩٩٤ (دراسة تاريخية)

أ.م.د. سمير عبد الرسول العبيدي*

المخلص

شكلت الوحدة اليمنية التي أعلنت بتاريخ ٢٢/٥/١٩٩٠؛ حدث مهماً في تاريخ اليمن المعاصر، لكن مسببات الأزمة السياسية التي رافقتها، هي ذاتها التي أدت إلى المواجهة العسكرية، التي وصلت ذروتها بالحرب الأهلية اليمنية (٤/٥-٧/٧/١٩٩٤)، فكانت مقدمة لسلسلة من الأحداث أفضت للوضع المتأزم الحالي، لذا يستوجب دراستها بتمعن، خاصة مع الحماسة الشعبية والترحيب العربي والدولي الذي رافق إعلان الوحدة اليمنية، ما أدى إلى ارتفاع سقف التوقعات، لكن وعلى غير المتوقع، برزت جملة من عوامل الإخفاق، بعضها موروث ذو بُعد تاريخي- مجتمعي، في حين إن بعضها الآخر متعلق بطبيعة مقومات ومسار الوحدة اليمنية، لكنهما بالإجمال أسهما في إخفاق التجربة الوحدوية، على الرغم من المدة الزمنية الطويلة التي استغرقتها مفاوضات المرحلة التحضيرية بين قادة الشطرين، والزخم الكبير من الحماسة والتفاني على المستوى الشعبي، كذلك بين غالبية صفوف النخبة الحاكمة، لكن الأمور بين الطرفين وصلت إلى مرحلة النزاع المسلح، الذي حسم الأمور على الأرض بلغة السلاح، لصالح الطرف الأقوى الداعم للوحدة، مما أمن له الانتصار، لكن في الظاهر فقط، خاصة مع بقاء المشكلات المتراكمة من دون حل، ثم استمرار مظاهر التسلح، وغياب لغة الحوار السلمي بين أطراف الصراع اليمني.

Abstract

The Yemeni unity, which was announced on 22/5/1990, was an important event in the history of contemporary Yemen, but the causes of the political crisis that accompanied it were the same that led to the military confrontation, which culminated in the Yemeni civil war (4-5 /7- 7/ 1994)), Was the introduction to a series of events that led to the current crisis situation, and therefore should be studied carefully, especially with the popular enthusiasm and the Arab and international welcome that accompanied the declaration of unity of Yemen, which led to the high expectations, but unexpectedly, a number of failure factors emerged, some of them inherited Post-societal dimension, while others are related to the nature of the elements and path of unity But despite the long period of negotiations between the leaders of both sides, and the great momentum of popular enthusiasm and dedication, as well as among the majority of the ruling elite, matters between the two sides reached the stage of armed conflict , Which resolved matters on the ground in the language of arms, in favor

of the stronger party supporting the unity, which ensured victory, but only apparent, especially with the remaining problems unresolved, and then continued manifestations of armament and the absence of language of peaceful dialogue between the parties to the Yemeni.

أولاً: مقدمة تاريخية

شهد اليمن وعبر تاريخه الطويل الزاخر، جُملة من المتغيرات الجوهرية أَلقت بظلالها على مسيرة التغيير والتطور التاريخي، ضمن مختلف الصُّعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنها لم تتمكن من التأثير إلا بقدر محدود على المجتمع اليمني وتركيبته السكانية، التي يهيمن عليها الطابع القبلي البدائي، الأمر الذي أسهم بشكل مباشر في تحديد مسار الأحداث، بغض النظر عن الظروف التاريخية المحيطة وطبيعة النظام السياسي السائد، مع التنويه إلى أن هذه الظاهرة تبدو أكثر بروزاً في الشطر الشمالي منها في الشطر الجنوبي، الذي خضع للاحتلال البريطاني للمدة (١٨٣٩-١٩٦٧)، مما رسخ حالة التشرذم، كذلك كانت له انعكاساته المستقبلية السلبية على مسار ومصير الوحدة اليمنية التي أعلنت في ٢٢/٥/١٩٩٠؛ تلك التي وصلت ذروتها بالحرب الأهلية اليمنية (٥/٥-٧/٧/١٩٩٤).

كانت هذه الحرب الأهلية مقدمة لسلسلة من الأحداث أفضت للوضع المتأزم الحالي، لذا يستوجب دراستها بتمعن، بخاصة مع الحماسة الشعبية والترحيب العربي والدولي الذي رافق إعلان الوحدة اليمنية، ما أدى إلى ارتفاع سقف التوقعات، لكن وعلى غير المتوقع، برزت جُملة من عوامل الإخفاق، بعضها موروث ذو بُعد تاريخي - مجتمعي، في حين إن بعضها الآخر متعلق بطبيعة مقومات ومسار الوحدة اليمنية، لكنهما بالإجمال أسهما في إخفاق التجربة الوحدوية، على الرغم من المدة الزمنية الطويلة التي استغرقتها مفاوضات المرحلة التحضيرية بين قادة الشطرين، والزخم الكبير من الحماسة والتفاني على المستوى الشعبي، كذلك بين غالبية صفوف النخبة الحاكمة، لكن الأمور بين الطرفين وصلت إلى مرحلة النزاع المسلح، الذي حسم الأمور على الأرض بلغة السلاح، لصالح الطرف الأقوى الداعم للوحدة، مما أَمَن له الانتصار، لكن في الظاهر فقط، بخاصة مع بقاء المشكلات المتراكمة من دون حل، ثم استمرار مظاهر التسلح، وغياب لغة الحوار السلمي بين أطراف الصراع اليمني.

تكون البحث من مقدمة تاريخية، تطرقت لتجربة الوحدة والآمال المرتكزة عليها، ثم لأهم سمات تلك المرحلة بخاصة على البُعد السياسي، الذي كان السبب الرئيسي والمُعلن للخلاف، ثم بيان أسباب الخلاف في مرحلته السلمية، والذي كان له في حقيقة الأمر أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، ثم المحاولات الحثيثة التي بذلتها بعض الأطراف العربية والدولية لإنقاذ التجربة الوحدوية، لكن تلك الجهود أخفقت ولم يُكتب لها النجاح، لينتقل الخلاف إلى مرحلة الصراع المسلح، كما هو معتاد على الساحة اليمنية.

اعتمد البحث على عدد من المصادر العلمية المختلفة، جاء في مقدمتها رسائل الماجستير واطارح الدكتوراه، التي لم تتطرق بشكل مباشر للصراع، بخاصة في مرحلته العسكرية، لأسباب غير معروفة، رغم

إنها تقع ضمن مدتها التاريخية، لكنها بالمقابل حاولت التطرق لبعض أسبابه، وإن بشكل مختصر، مكتفية بذكر مسهب لانجازات التجربة الوجدوية بأغلب الحالات، في حين تميزت الكتب التي تطرقت للموضوع، وفي الأعم الأغلب، بلغة حماسية ذات مضمون خطابي، تغطي عليها سمات الانحياز إلى احد طرفي الصراع، من دون إبداء الأسباب العلمية الموجبة، و لربما يكون لذلك ما يبرره، بحكم كون المؤلفين معاصرين للحدث، بل ومساهمين به في حالات كثيرة، كما إن هذه الصفة تلازم في اغلب الأحيان المؤلفات التي تتطرق للحروب الأهلية، خاصة تلك التي تكون حديثة العهد، وتتميز بتداعياتها الإنسانية المأساوية التي تركت بصماتها واضحة على مستقبل البلد، كما هو الحال في الحرب الأهلية اليمنية، التي مازالت أسبابها والأطراف المشاركة بها، حاضرة وفعالية في المشهد السياسي اليمني الحالي، لذا وجب التعامل مع مفرداتها بانتقائية علمية من أجل الوصول إلى الحقائق التاريخية الواجب إيرادها في البحوث العلمية، كما تقتضي بذلك مستلزمات البحث العلمي.

ثانياً: العوامل التي ساهمت في اندلاع الحرب الأهلية

أ. موقع اليمن الاستراتيجي

الجمهورية اليمنية إحدى دول شبه الجزيرة العربية، تحتل الركن الجنوبي الغربي منها بين درجتي عرض ١٢-٢٠ شمال خط الاستواء وبين خطي طول ٤١-٥٤ شرق، في حين تبلغ مساحتها ٥٥٥.٠٠٠ كم^٢، تتبعها العديد من الجزر في البحر العربي والبحر الأحمر، من أهمها جزيرة سقطرى في البحر العربي على بُعد ٥١٠ كم من الساحل الجنوبي، وفي البحر الأحمر جزيرة سيوت في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وجزيرة كمران شمال الحديدة وأكثر من ١١٢ جزيرة أخرى أكبرها جزيرتا حنيش الكبرى والصغرى^(١).

لقد أعلن قيام وحدة اندماجية في ٢٢/٥/١٩٩٠ بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوب سابقاً) بقيادة علي سالم البيض والجمهورية العربية اليمنية (الشمال سابقاً) بقيادة علي عبدالله صالح^(٢) في كيان سياسي موحد ضمن وحدة اندماجية كاملة عُرفت بأسم " الجمهورية اليمنية"، بذلك دشّن اليمن عهد جديد تجاوز فيه عوامل الفرقة والتشظير^(٣)، كما أنهى مرحلة الصراعات نتيجة لدخول الشطرين منذ مطلع السبعينات في عملية استقطاب دولية بين المعسكرين الشرقي والغربي مما أدى إلى تأخر قيام الوحدة ثم زجت بهما في صراعات خفية تارة ومعلنة تارة أخرى، استنزفت مواردهما البشرية والمادية؛ ذلك ما منح اليمن الموحد أهمية مضاعفة، تتمثل بالمستويات الآتية:

المستوى الاستراتيجي: الموقع الجغرافي لليمن (المساحة، الساحل، الطبوغرافية)، في شكله الموحد جعلها تمتلك أهمية استراتيجية مهمة بسبب امتلاكها كامل السيادة على مضيق باب المندب من جهته الشرقية وإشرافها على البحر الأحمر والبحر العربي بساحل يبلغ طوله ٢٢٥٠ كم، ما شكل عمق دفاعي حول

الطرف الجنوبي للبحر الأحمر، وقلل من عدد الوحدات السياسية، فظهر نمط جديد من العلاقة بين الدولة الموحدة ودول المنطقة.

المستوى البشري والاقتصادي: تمتلك اليمن موارد بشرية كبيرة تشكل قوة قادرة على دعم التطور الاقتصادي، خاصة مع وفرة الموارد البشرية ووجود مؤشرات لثروات معدنية منها النفط والغاز وغيرها، كذلك ما يضيفه الساحل اليمني بامتداده الطويل من إمكانيات اقتصادية وعسكرية، ووجود الموانئ الكثيرة، بالإضافة إلى المخزون الكبير من الثروة السمكية.

المستوى السياسي: كانت الوحدة اليمنية نقلة نوعية في طبيعة النظام السياسي، تم بموجبها تجاوز صيغ الماضي السلبية، وتأسيس نظام تميز بالتعددية الحزبية، بموجب الدستور الذي ضمن التعددية الحياة الحزبية، إذ تمثل البنية الديمقراطية أهم شروط ترسيخ تجربة الوحدة، كما تم وضع جملة من الأهداف للسياسة الخارجية على النحو التالي:

١. حماية وصيانة سيادة الدولة واستقلالها، ودعم وحدة وسلامة الأرض، والحفاظ على الأمن والاستقرار.
٢. الحفاظ على النظام الجمهوري.
٣. البحث عن الموارد الاقتصادية بما يكفل العيش اللائق للمواطن اليمني.
٤. تعزيز علاقة اليمن بدول الجوار، ودعم التضامن العربي والإسلامي^(٤).

ب. التطورات السياسية

بموجب اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية في ٢٢/٤/١٩٩٠^(٥)، التي حددت الفترة الانتقالية بسنتين وستة أشهر، من تاريخ نفاذ الاتفاق، تم تقاسم السلطة بين الحزبين الرئيسيين الحاكمين: المؤتمر الشعبي العام بزعامة علي عبدالله صالح^(٦) والحزب الاشتراكي اليمني بزعامة علي سالم البيض^(٧)، وتمثل ذلك التقاسم في تشكيل مجلس الرئاسة وفي التشكيل الحكومي لدولة الوحدة؛ أما السلطة التشريعية (مجلس النواب)، فتكونت من دمج السلطتين التشريعتين في الشطرين، كما أضيف إلى تشكيلة المجلس ٣١ عضواً يمثلون جميع الاتجاهات السياسية والشخصيات الاجتماعية والوطنية، ليصل إجمالي الأعضاء إلى ٣٠١.

ظلت بقية الأحزاب السياسية في المعارضة خلال الفترة الانتقالية، وبالتحديد هذه المرحلة التي عرفت (الائتلاف الثنائي ١٩٩٠-١٩٩٣)، باستثناء إشراكها في مجلس النواب واللجنة العليا للانتخابات التي تم تشكيلها بناء على القانون رقم ٤٤ لعام ١٩٩١، في حين كان التجمع اليمني للإصلاح^(٨) أكبر الأحزاب المعارضة، وتمثلت معارضته خلال تلك المرحلة في الاستفتاء على دستور دولة الوحدة، من ثم ونتيجة للعدد الكبير من الأحزاب نشأت تحالفات في ما بينها ومع حزبي السلطة، لكنها لم تتبلور إلى بنية مؤسسية لتحالفات الأحزاب في المعارضة.

استمر الحال على ما هو عليه خلال الفترة الانتقالية، التي اصدر في نهايتها مجلس الرئاسة بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٤ إعلان دستوري قرر فيه تمديد الفترة الانتقالية، التي كانت ستنتهي في ١٩٩٢/١١/٢١، إلى ١٩٩٣/٤/٢٧، وهو الموعد النهائي للانتخابات التي تأجلت أكثر من مرة بسبب الظروف المحيطة التي لم تكن لتساعد في إجراء الانتخابات في موعدها .

مع إجراء الانتخابات في موعدها المقرر بدأت المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية التي عُرفت بأسم (الائتلاف الثلاثي)، حيث تنافس في تلك الانتخابات ٢٢ حزب وتنظيم سياسي، لتسفر عن فوز ٨ أحزاب بمقاعد في مجلس النواب، كما شهدت صعود حزب التجمع اليمني للإصلاح، اكبر أحزاب المعارضة، إلى السلطة، مع الحزبين الرئيسيين، بسبب عدم حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة، فتم تشكيل الحكومة من ائتلاف ثلاثي، ضم ما نسبته ٨٠ % من المقاعد النيابية، لذا عكست توليفة متنوعة للأفكار المتباينة في التوجهات والمنطلقات الفكرية للأحزاب الثلاثة، وربما كان لذلك تأثير في استمرار صراعات الفترة الانتقالية، إذ اتسمت بالخلافات والصراعات السياسية، التي تركزت في الأساس بين الحزبين: المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، وتم تبادل الاتهامات بينهما حول إعاقة مسيرة الوحدة اليمنية، لتتحول تلك الخلافات إلى صراع مسلح تمثل في الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤^(٩).

ج. التركيبة القبلية وأثرها على الصراع الداخلي

قبل الخوض في أسباب الصراع، لابد من التنويه إلى نقطة جوهرية، مفادها إن الحياة السياسية في اليمن محكومة إلى حد كبير بالروابط التقليدية، كالمناطقية والقبلية والعلاقات الشخصية ثم علاقات المصاهرة والنسب، حيث يعتمد السياسيون والشخصيات الاجتماعية إلى إحاطة أنفسهم بشبكة من تلك الروابط التقليدية، لاستثمارها في الحياة والأحداث العامة وعند الحاجة، رغم كلفتها أحياناً.

لا تزال تلك الروابط مقدمة على ما عداها من الروابط المدنية الأخرى التي يفترضها نمط العيش ضمن المجتمعات، فالانتماء للقبيلة والجغرافية له الأفضلية على الدوام في المجتمع اليمني ، فقد لاحظت إحدى الدراسات أن بعض أفراد الجيش غادروا معسكراتهم للالتحاق بقبائلهم عندما كانت في حالة صراع مع الدولة. وهذا بالطبع يشير إلى أن الروابط المدنية لا تقدم الإشباع المطلوب لتعويض كلفة مغادرة الروابط التقليدية، وبكلمات أخرى، فالمجتمع المدني الفاعل لا يزال بعيد المنال.

ومع أن وجود القبيلة والفعل السياسي الذي تمارسه هو ما ميز الحالة اليمنية، فلم يكن ذلك وليد اللحظة، بل هو ديدن السياسة والاجتماع على مدى التاريخ السياسي للبلد، فلم تكتفي بصنع شبكة واسعة من المصالح، بل عمدت إلى وسيلة إضافية تتجلى في بناء السياسيين، وحتى الشخصيات الاجتماعية لشبكة علاقات اجتماعية بأسلوب المصاهرة ذي البعد التاريخي، فيعمد الساسة إلى مصاهرة شيوخ القبائل المؤثرين أخذاً وعطاءً، لذلك أسهمت التحالفات الأسرية بتعزيز الحس بالاستقلال والقوة لدى الشخصيات السياسية البارزة، وما التحيز إلى تلك الروابط القبلية التقليدية سوى نوع من حماية الذات التي فرضها

الخلل وعدم انتظام المشروع السياسي وربما غيابه، وهكذا، أعلنت السياسة استقلالها عن فكرة بناء الدولة الحديثة في اليمن وتحيزها ضد المؤسسات والبنى المدنية في المجتمع، بلجؤها المتعمد إلى تلك الروابط الاجتماعية التقليدية، المرتبطة بصيغ الماضي أكثر منه بالحاضر (١٠).

شهدت الجمهورية اليمنية منذ قيامها إطلاق موجة من الحرية والديمقراطية المقننة دستورياً والمؤيدة شعبياً، فتزايدت مؤسسات المجتمع المدني بمفهومها المعاصر من أحزاب واتحادات ونقابات ومؤسسات عمل طوعي أهلي، آخذة على عاتقها ملء الفضاء الواسع بين الدولة والمجتمع وتعزيز قيم الديمقراطية والمساواة، والمساهمة في إنجاز برامج التنمية الوطنية والأهداف المرجوة منها، لذا بقيت القبيلة وحدها منظومة اجتماعية وسياسية تقليدية وعصبية حائرة تبحث عن موقع لها تتدرج تحته، فأنقسمت آراء المثقفين والخبراء اليمنيين حول علاقة القبيلة بالمجتمع المدني إلى قسمين:

الأول، مؤيد لاعتبارها من مؤسسات المجتمع المدني، مستنداً إلى حضورها التاريخي وقيامها بتنفيذ جزء من مهام الدولة عند الأزمات، من خلال وضع النظم والقواعد التي يجب أن تحكم علاقات المجتمع وتحدد حركته، بل إنها أقدم مؤسسات المجتمع المدني وأسهمت بشكل مباشر في المجال السياسي- الاجتماعي، بدليل وجود كثير من مشايخ القبائل على رأس بعض الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية.

الثاني، رافض لذلك، ويعتبر دورها معوقاً للتنمية والتحديث في اليمن، بأعتبار أن المجتمع المدني لا يعبر عنه بالقبيلة أو الطائفة أو المناطقية وإنما يجد تعبيره الصادق والأمين في النقابات والأحزاب والتكوينات الحديثة، فالمجتمع المدني نقيض للمجتمع العشائري القبلي الذي يقوم على العصبية في حين يعمل المجتمع المدني على تنمية روح المواطنة داخل المجتمع، بغض النظر عن جميع الانتماءات الثانوية الأخرى، لذا فإن المؤسسات التقليدية كالقبيلة لا تشكل عائق أمام قيام نظام ديمقراطي فحسب، بل وترفض قيام دولة المؤسسات والقانون، كما إن كثير من شيوخ القبائل في التاريخ القديم والمعاصر مازالوا يمارسون مهام ووظائف سياسية مهمة، فهم والحالة هذه يعبرون عن الدولة وتوجهاتها، لكن عندما تقوى الدولة أو تتصادم مصالحها مع مصالحهم، فإنهم يعبرون عن توجهات الجماهير وأبناء المجتمع ضد الدولة، ما يعيق مسار التواصل بين الدولة والمواطن، كما يضعف من مهام منظمات المجتمع المدني (١١).

ثالثاً: (المرحلة السلمية)

أ. جذور الأزمة

إن استمرار التشطير في اليمن واستمراره خاصة عقب استقلال الجنوب عام ١٩٦٧، كان انعكاس لصراع اجتماعي- سياسي تمسكت به كل من أطرافه، بسيادة وغلبة مصالحه ورؤاه وتهميش الآخر، ثم التمترس عبر مراحل التشطير خلف أشكال تضليلية تغيرت وتداخلت من وقت لآخر، وإن من حيث المظهر، مثل: المذهبية والمناطقية والقبيلية العشائرية والأيدلوجية، فكان ظاهراً إن إزالة التشطير وإقامة

الوحدة غير ممكن إلا بإنهاء الصراع السياسي-الاجتماعي القائم على الغلبة والقوة وكذا الاعتراف بالآخر على مستوى الساحة اليمنية كلها وهو ما كان يعني أن تربط الرغبة في الوحدة بإدراك القوى المتناقضة وإقرارها بأن اليمن لجميع أبنائه، ويجب أن يعيشوا به على أساس مبدأ المواطنة، لا غالب ولا مغلوب، فيتحد الجميع في مصالحهم وأمنهم واستقرارهم ومصيرهم بدولة العدل والمساواة، وبدا عند إعلان الوحدة أن الأطراف الرئيسية قد سلمت بهذا الأمر.

من الطبيعي أن يؤدي الصراع الدموي في كل شطر وبين الشطرين إلى فساد سياسي يفضي إلى فساد كل جوانب الحياة، خاصة حيثما لم يتم بناء الدولة الحديثة ذات السلطة الموحدة التي تبسط نفوذها وسيادة القانون على كامل أراضيها، في حين ظلت السلطات التقليدية والأعراف القبلية وسلطة ونفوذ مبدأ القوة هي السائدة. وهنا أيضاً كانت الرغبة الحقيقية في الوحدة واستمرارها تقتضي إصلاح الأوضاع الشطرية وإنهاء آثار الصراع والاستبداد والقضاء على الفساد بكل أشكاله، وأن يصاحب ذلك خطوات متدرجة لإقامة الأسس الوحدوية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليس من أجل أن تأخذ مداها فحسب، بل وإيجاد الشروط الموضوعية والأسس المتينة للوحدة وبناء دولتها وتحقيق مشروعها الحضاري. انتهز اليمنيون الفرصة التاريخية السانحة لتحقيق الوحدة قبل أن تقوم أسسها في الواقع، فأعتبروا ارتباط قيام الوحدة بالديمقراطية والإصلاح البديل الذي يحقق الخروج من نفق الماضي الحالك والتخلص من الفساد وتعايش الرؤى والمصالح المختلفة ^(١٢) ، وتوسيع المشاركة الديمقراطية في الحكم والتنمية والاستفادة من عوائد التنمية وإعمال مبدأ تكافؤ الفرص ليس على مستوى السلطة المركزية فقط، بل والسلطة المحلية من خلال إقامة الحكم المحلي طبقاً لأسس دولة الوحدة التي تضمنتها الاتفاقيات الوحدوية ودستور دولة الوحدة ^(١٣)؛ وكان إعلان الوحدة وفقاً لها يعني التخلي عن دعاوى الشرعية المزعومة والتفرد بالسلطة، ومركزية منطقة معينة أو قبيلة أو عشيرة المتناقضة مع الوحدة ومفهوم الدولة الديمقراطية.

ولما كانت جميع مشكلات الماضي ومعضلاته لم تحل قبل قيام الوحدة ورُحلت إلى الفترة الانتقالية والتي أضافت أزمات جديدة تفجرت بصورة عنيفة بسبب السعي لإلغاء دولة الوحدة المتضمنة في الدستور الذي تحول لمحرك للصراع وساحة حرب، واعتبرت الفترة الانتقالية فسحة للتخلص من أسس دولة الوحدة بدلاً من بنائها؛ لكن التوازن في إطار هيئات الدولة المركزية لا يسمح بذلك، تم اعتبار نتيجة الانتخابات فرصة سانحة لتحقيق الهدف والإخلال بالتوازن الذي أتى مع الوحدة ورفض التسليم بالديمقراطية والإصلاح وإقامة الدولة الحديثة، إلا وفقاً لمفاهيم مغلوطة تعني بنهاية المطاف الانقلاب على الديمقراطية.

لقد تبنى كل طرف برنامج سياسي خاص، عقب الانتخابات، فتحالف المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، اعتبر هذه المرحلة فرصة مواتية للعودة لتثبيت أسس نظامه دستورياً واستعادة كل السلطة، والحزب الاشتراكي اعتقد أن ما فشل في تحقيقه خلال الفترة الانتقالية يجب أن يتحقق الآن،

ثم إن كلا الطرفين أدركا خطورة المرحلة، فإما الانكفاء أو التقدم، فكان الصدام حاداً، ما شكل نقطة الافتراق ليكشف عن عمق الأزمة، بين أطراف الحكم، لذا في آب ١٩٩٣، تم الإعلان عن أزمة توجت سلسلة من الأزمات^(١٤).

يعود سبب ذلك إلى أن المرحلة الانتقالية شهدت جملة من الأخطاء بددت جميع الآمال التي وضعها الشطر الجنوبي على الوحدة، من إزالة الحدود بين الشطرين ودمج المؤسسات السياسية والإدارية بصورة تدريجية وفتح المجال أمام الأحزاب السياسية لممارسة نشاطها السياسي بصورة علنية، مع تحقيق التنمية الاقتصادية والمساواة على أساس المواطنة وحل المشاكل الاجتماعية التي كان يعاني منها الشطران معاً، ويمكن تحديد أهم هذه الأخطاء بالآتي:

١. الاعتماد على المرحلة الانتقالية، في جميع التفاصيل الأساسية لإدارة الدولة، بعد الاتفاق على شكل الوحدة ومضمونها، كما ارتبط مصير الوحدة بالعلاقة بين الحزبين الحاكمين في الشطرين، لكن كلا الطرفين لم يكن لديه تصور متكامل لدولة الوحدة، فتم الاكتفاء بشعار "الأخذ بالأحسن"، الذي أثبت فشله، إذ أصبح وسيلة لترسيخ نفوذ الطرف الأقوى، مع انتقال العاصمة إلى صنعاء، ما أطاح بقاعدة بناء الدولة على أساس الشراكة الوطنية، فشرع حزب المؤتمر الشعبي العام باتخاذ القرارات منفرداً حول المسائل المهمة، كبناء الجيش ودوره الذي احتكره علي عبدالله صالح، ونزع سلاح القبائل، وغيرها، ما مس بأهم أسس الوحدة بحسب وجهة نظر الحزب الاشتراكي .

٢. تصاعد محاولات وعمليات التصفية التي تعرض لها قيادات الحزب الاشتراكي، التي طالت أكثر من ١٥٠ شخصية قيادية، حيث استهدفت منازل قيادية جنوبية ومنهم رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء ذوي الأصول الجنوبية، إلى جانب تعرض مقر الحزب في عدد من المحافظات للاعتداء.

٣. كانت الوحدة بصيغة اندماجية وليس تدريجية متلاحمة، تمت بحسب تفاهات سياسية، فمع وجود إحساس بهوية مشتركة بين الشطرين، لكن هذا لا يجعل الاندماج السياسي أمر مفروغ منه، بخاصة مع سعي شريكي السلطة للحفاظ على استقلاليتهما وتوسيع نفوذهما، رغم مظاهر الاتفاق الشكلية، مع سعيهما السري لتعزيز القدرات العسكرية وامتناعهما عن دمج القوات المسلحة، بل والبحث عن دعم خارجي.

٤. التعارض والخلاف الذي حصل بسبب تصرف الشطر الشمالي على أنه أغلبية سياسية كما يشاء غير معترف بمبدأ الشراكة، وسبب ذلك إن اتفاق الوحدة تضمن مبادئ متعارضة عامة فيما بينها، فلم يتضمن تفاصيل محددة حول نظام الحكم وأسس بناء الدولة وطبيعة نظامها السياسي.

٥. إن مشروع الوحدة يحتاج لأكثر من الوقت الذي تم تحديده من قبل الشطرين بأضعاف المرات، بسبب التباين في التوجهات العقائدية السياسية والبرنامج الاقتصادي والعلاقات الإقليمية والدولية، كذلك السياسة الداخلية من حيث الحياة المؤسسية والنظام الإداري والخدمي.

٦. ظهور تيار سياسي جديد ومؤثر وهو التجمع اليمني للإصلاح، الذي مثل بالأساس تحالف ثنائي قبلي - أصولي^(١٥).

لذا ما لبث الصراع أن بدأ حول كيفية إدارة الدولة الجديدة سواء في نهج الحكم أو أسلوب إدارته أو طبيعة تركيب السلطة أو إدارة مؤسسات الدولة، ثم بدأت بذور الشقاق تنمو مع إعلان نتائج الانتخابات، لأن الطبقة الحاكمة وتبعاً لما سبق ذكره، غير مهياة بشكل كامل إلا للحكم وللنظرة الشمولية والانغلاق على الذات والتمسك بالمناصب، كما إن تصورات أصحاب هذا المنهج وقيمهم وأساليبهم تتنافى مع التحول الجديد بما يحتاجه من أصالة فكرية وتأهيل ذهني يدرك معنى التنافس وحدوده، والتعددية السياسية وأطرها وضوابطها، وقيمة الحريات العامة وبناء جسور وعلاقات تفاعل مع القاعدة الشعبية على أساس نظرة جديدة للحكم مستندة إلى المبادئ والقيم التي نص عليها الدستور، ويشمل ذلك تطوير مستويات الوعي السياسي والاتفاق على لغة مشتركة بين الأحزاب وبين الشعوب تعلو فوق الروح العشائرية والقبلية، كذلك إدراك كيفية تلافي المعضلات التي تنتج عن تأسيس أحزاب سياسية أو عمل سياسي في بيئة متخلفة سياسياً (وبخاصة في الفترات الانتقالية) التي يسعى إليها المتنافسون دائماً إلى إلغاء أو على الأقل تهميش الآخرين.

يرى بعض المتابعين أن الوحدة جاءت على عجل ولم تأخذ نصيبها الكامل من الحوار والنقاش والتمهيد مما تسبب في أزمة الثقة القائمة وإثارة الشكوك حولها، ثم اتهم القائمين عليها بالتسرع؛ ولم تحل بذلك دون الاغتيالات والعنف المسلح والروح الارتجالية، لكن هناك ما يناقض ذلك في ضوء التجارب العالمية، كتجربة الوحدة الألمانية (٣/١٠/١٩٩٠) الأقرب من حيث البعد التاريخي، إذ دارت على عجل، كما كانت مطلب جماهيري وجمعت بين شعبين من أصل واحد، لكنهما يحملان قيم سلوكية وثقافية متباينة بسبب مرحلة التشطير، لكنها كانت تجربة رائدة تحملت فيها المانيا الغربية تكلفة الوحدة المالية المرتفعة.

إن أية انتخابات تعكس نتيجة الواقع السائد بمكوناته وتعكس حقائق المجتمع والقيم السائدة فيه وسلوكيات أفرادها فما كادت تنقضي ٤ شهور بعد الانتخابات، ولم يكد النزوع نحو التحسن يأخذ شيئاً من نصيبه، حتى بدأت الأزمة اليمنية التي أصابت جميع مرافق الدولة بالشلل التام، ما أفسح المجال أمام.

١. المزيد من التدخل الخارجي^(١٦) في الشأن اليمني.

٢. تحريك القبائل بمؤتمراتها ولقاءاتها وتطلعاتها ومصالحها الضيقة.

٣. تنشيط روح التشطير الضعيفة وبعثها من جديد.

٤. تقاوم الأزمة الاقتصادية وزيادة التضخم في اليمن وتأكيد زيادة العجز في التمويل والمدفوعات .

٥. تشويه صورة التجمع اليمني للإصلاح ذي التوجه الديني، واتهامه بعدم التزام الحياد خلال الأزمة، والسعي لإلحاق الهزيمة على الصعيد المحلي، لإثارتهم بغية تنشيط الصراع.

٦. تحريك وحدات الجيش في الشطرين، ولم تكن قد اندمجت بعد، بغية إشعال نار الفتنة^(١٧).

شكل قرار نائب الرئيس علي سالم البيض في ١٩/٨/١٩٩٣ بالاعتكاف في عدن، البداية الرسمية للأزمة السياسية اليمنية، حيث أبدى رفضه مغادرة عدن دون تنفيذ مطالب الحزب الاشتراكي اليمني التي وضعت في ١٨ نقطة^(١٨)، وذلك في بداية تشرين الأول ١٩٩٣.

جاءت المطالب، سواء في الإصلاحات الدستورية أو الإصلاحات السياسية، لتأخذ بنظر الاعتبار التغير في موازين القوى لغير صالحه، فكان مضمون النقاط الـ ١٨ يصب في صالح الحزب، ولقد عدت تلك المطالب أحد أهم أسباب الأزمة.

ظهر الخلاف واضحاً بين أحزاب الائتلاف، بين جبهة الحزب الاشتراكي والمتحالفين معه، وجبهة المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والمتحالفين معهما، بسبب إصرار الحزب الاشتراكي على إخراج الأزمة من المؤسسات الدستورية، التي أصبح موقعه فيها ضعيفاً، إلى سلطة المعارضة، أو بالأصح نقلها من الأكثرية النيابية إلى الأغلبية السياسية، واعتبر جار الله عمر (١٩٤٢-٢٨/١٢/٢٠٠٢) عضو المكتب السياسي أن الحزب سعى، من خلال توسيع نطاق الحوار، إلى التحرر من عقدة الانتخابات، وعدم الخشية من استخدام الطرف المنافس للأغلبية النيابية؛ وهو بذلك فتح الباب أمام نشوء شرعية جديدة موازية هي الشرعية السياسية والشعبية.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه بسبب الغياب الكلي للإطار المؤسسي للنظام والقانون لم يكن بإمكان اليمن الموحد احتواء الآثار الجوهرية المزعزعة للاستقرار والناجمة عن الانتقال من تركيبة السلطة القائمة على الائتلاف الثنائي إلى الائتلاف الثلاثي، الأمر الذي ساعد على تفاقم الأزمة السياسية وخروجها عن السيطرة^(١٩).

في هذا السياق يذكر د. ياسين سعيد نعمان أحد أبرز قياديي الحزب الاشتراكي، "إن الحامل السياسي للوحدة لم يكن لديه تصور متكامل لبناء دولة الوحدة سوى ذلك الشعار الساذج الأخذ بالأحسن من النظامين السابقين حيث إن ميزان القوى التي أفرزها قيام الوحدة والانتقال إلى صنعاء وتصفية أسس ومكونات الدولة الأخرى حول هذا الشعار إلى وسيلة لتكريس نفوذ الطرف الأقوى مع كل محاولة لعرض الأحسن والأخذ به سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي.." (٢٠).

ب. جهود التسوية (١٩٩٣/١١/٢٢ - ١٩٩٤/٥/٤)

قام مجلس النواب في ١١/١٠/١٩٩٣ بانتخاب أعضاء مجلس رئاسة الجمهورية الخمسة، على أساس (٢ مؤتمر + ٢ اشتراكي + ١ إصلاح)، في حين تم انتخاب علي عبدالله صالح رئيساً للمجلس وعلي سالم البيض نائباً له، لكن الأمر المثير للانتباه هو دخول التجمع اليمني للإصلاح إليه، وإلى التشكيلة الحكومية، ما أفرز معادلة جديدة على الساحة السياسية اليمنية.

إن الأزمة السياسية التي كان من المتوقع لها أن تهدأ بعد انتخاب مجلس الرئاسة ما لبثت أن تواصلت وتصاعدت؛ إذ واصل النائب اعتكافه في عدن، وأخذت الشواهد تتواصل على أن الاعتكاف لم يعد

احتجاجياً كما حدث في مرات سابقة، وإنما اخذ الاعتكاف سمة اقرب إلى ممارسة سلطة الدولة في عدد من المحافظات الجنوبية والشرقية مع إحياء بعض مؤسسات و سياقات عمل ما قبل الوحدة، كذلك قيام الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام بعمليات استقطاب واسعة ضد الآخر في الداخل والخارج وعبر الصحف ^(٢١) ، في حين تركزت حملات ودعاية الحزب الاشتراكي على نقطة الاختلالات الأمنية وعمليات الاغتيال التي قام بها مجهولون ضد كوادر من الحزب منذ عام ١٩٩١، لكن يبدو إن مصادر الحزب كانت تنجح إلى المبالغة في الموضوع بغية كسب التعاطف، فقد أعلن بيان من الحزب الاشتراكي بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٣ أن عدد عمليات الاغتيال التي تعرض لها كوادره من عام ١٩٩٣ إلى كانون الأول ١٩٩٣ بلغ (١٥١) عملية، وهو رقم فيه شيء من المبالغة الهادفة وشيء من الحقيقة ^(٢٢) .

كانت الأزمة الجديدة ذات طبيعة مختلفة اشد خطورة من سابقتها، فلم تقتصر على مجرد الاتهامات والحملات الإعلامية بل تعدتها إلى وضع كل طرف لمجموعة من الشروط رأى أن قبول الآخر بها هو الخطوة العملية لبدء أي حوار ، حيث استهل الحزب الاشتراكي الأمر وفي الوقت نفسه قدم المؤتمر الشعبي العام برنامج من ١٩ نقطة نظير شروط الحزب الاشتراكي ال ١٨ التي قدمها علي سالم البيض في أيلول ١٩٩٣؛ لكن بينما أكدت شروط الحزب الاشتراكي التي كانت بمثابة برنامج لحل الأزمة، على جملة من المطالب تتركز في معظمها على محاكمة المتهمين بقضايا الاغتيال السياسي وإخراج المعسكرات من المدن الرئيسية كما اشترط البدء بالتنفيذ الفوري لمطالبه التي اعتبرها بمثابة المقدمة لتطبيع الحياة السياسية، كانت الأولوية من وجهة نظر المؤتمر الشعبي العام إنهاء اعتكاف نائب الرئيس وعودته إلى صنعاء ليشارك في أعمال مجلس الرئاسة، من ثم البدء بالحوار، لكن بسبب عدم توصل الطرفين لاتفاق تطورت الأمور بطريقة لا رجعة فيها، على الرغم من إعلان علي عبدالله صالح في ١٩٩٣/١١/١٣ قبول الشروط التي قدمها الحزب الاشتراكي ^(٢٣) .

على صعيد آخر تم في ١٩٩٣/١٢/٢٢ تشكيل لجنة حوار القوى السياسية لحل الأزمة، التي ضمت قيادات من أحزاب الائتلاف الحاكم ومن أحزاب التكتل الوطني للمعارضة الذي تأسس عام ١٩٩٣ الذي يضم (الوحدوي الناصري، التجمع الوحدوي اليمني، اتحاد القوى الشعبية، حزب الحق) ومن بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية وشخصيات وطنية واجتماعية في مقدمتها العميد مجاهد أبو شوارب (١٩٣٩/٤/٣- ٢٠٠٤/١١/١٧) الرجل الثاني في قبائل حاشد، حيث قامت اللجنة بعقد لقاءات وحوارات واجتماعات في صنعاء وعدن لحل الأزمة وتقريب وجهات النظر لصياغة وثيقة تمثل الإجماع الوطني بغية تجاوز الأزمة وتنظيم اختصاصات مؤسسات الدولة ونظام المجتمع والتعديلات الدستورية وترسيخ الوحدة وبناء الدولة الحديثة، لتتوج جهودها بإنجاز " وثيقة العهد والاتفاق" ^(٢٤) ، التي تم التوقيع عليها في عدن بتاريخ ١٩٩٤/١/١٨ من جانب أعضاء لجنة حوار القوى السياسية ال ١١ (من الموقعين عليها، د.عبد الكريم الارياي، حيدر العطاس، عبد الوهاب الإنسي، مجاهد أبو شوارب، د.عبد القدوس الضواحي، سنان أبو لحوم، إسماعيل احمد الوزير، عمر الجاوي)، بما في ذلك ممثلو المؤتمر الشعبي العام، فبالرغم من

تحفظات المؤتمر أثناء الحوار، على بعض النقاط لأنها لا تتناسب مع الواقع، فقد حسم علي عبدالله صالح الموقف بإقناع قيادات المؤتمر والإصلاح بالموافقة عليها والالتزام بها، فتم انجاز الوثيقة والتوقيع عليها، والاستجابة إلى مطلب التوقيع النهائي على الوثيقة من جانب الرئيس والنائب وكافة القيادات الكبيرة وممثلي الأحزاب والقوى السياسية وأن يتم التوقيع في عمان بناء على عرض الملك حسين، وبحضور أمين عام جامعة الدول العربية، بحيث تتوفر للوثيقة رعاية وضمانة عربية ودولية.

في ١٩٩٤/٢/٢٠ تطلعت أنظار اليمن والوطن العربي والعالم إلى العاصمة الأردنية، التي كان قد توافد إليها سائر القيادات اليمنية وممثلو الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية وشخصيات اجتماعية وممثلو مؤسسات الدولة، وكان على رأسهم علي عبدالله صالح ونائبه ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، وقيادات حزب الإصلاح، وعدد من قيادات ووزراء الحزب الاشتراكي، كما وصل المشير عبدالله السلال (١٩١٧/١/٩ - ١٩٩٤/٣/٥)، أول رئيس للجمهورية، والرئيس السابق علي ناصر محمد الذي وصل من دمشق، وغيرهم؛ كذلك حضر عاهل الأردن وأمين عام جامعة الدول العربية د. عصمت عبد المجيد وسط إهتمام غربي وعالمي عبرت عنه صحيفة البيان الإماراتية بقولها "إن قلوب العرب جميعاً يحدوها الرجاء في ان يكون أطراف الأزمة اليمنية على مستوى المسؤولية الكبيرة"، بينما ذكرت جريدة الرأي العام الكويتية (العدد ١٠٣١) "إن وثيقة العهد والإتفاق فتحت صفحة جديدة في تاريخ اليمن"، كما ذكرت جريدة الدستور الأردنية أن "وثيقة العهد والإتفاق تبني أسس الدولة اليمنية الجديدة بكل قيمها ومبادئها الوحيدة الديمقراطية" وقال د. عصمت عبد المجيد "إن التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق سيهيء اليمن لليمن كل ما يصبو إليه من إستقرار وتنمية"، بينما في واشنطن أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون "أنها ستتابع بإهتمام كبير عملية تنفيذ الوثيقة بين زعماء اليمن لكونها ضرورية لمصلحة اليمن البعيدة المدى".

لكن كان من المؤسف أن الأحداث اندفعت بعد توقيع الوثيقة في مسارات خاطئة، فبدلاً من العودة إلى صنعاء والبدء في العمل على تنفيذ الوثيقة، فقد توجه النائب علي سالم البيض وبعض من قادة الحزب الاشتراكي في زيارة لعدد من الدول التي كان لأنظمتها موقف مضاد من الوحدة والديمقراطية والرئيس منذ أزمة حرب الخليج الثانية (١٩٩١/٢/٢٨ - ١/١٧) (٢٥)، وبعد انتهاء تلك الزيارات عاد النائب إلى الاعتكاف في عدن، ومعه أغلب القيادات التنفيذية المنتمية إلى الحزب الاشتراكي في الحكومة والحزب التي انتقلت من صنعاء إلى عدن، ثم تم طرح منطق ومفهوم غريب، هو أن يقوم كل طرف بتنفيذ الوثيقة في المناطق التي تحت يده، بمعنى أن الرئيس والذين معه بتنفيذ الوثيقة في المحافظات الشمالية، ويقوم الحزب الاشتراكي بالتنفيذ في المحافظات الجنوبية، وهو منطق مغلوط يتنافى مع الوثيقة ومع الوحدة، كما أخذت عوامل ذاتية وداخلية وخارجية في تصعيد الأزمة في آذار ونيسان عسكرياً وأمنياً وإعلامياً، فأدى التوتر الناشب إلى اندلاع معركة بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٧ في معسكر عمران الواقع على

بعد ٦٠ كم شمال صنعاء بين لوائين مدرعين احدهما مع الدولة والثاني مع قيادة الحزب الاشتراكي، لتسفر المعركة عن تدمير اللوائين^(٢٦).

وفي قراءة متأنية لما حدث، فإنه عقب التوقيع على الاتفاقية تنفس الناس الصعداء، وشعر قطاع واسع من الشعب اليمني انه أصبح في بداية الطريق الصحيح نحو قيام دولة النظام والقانون وفق التعبير الذي اخترعه جاز الله عمر "التداول السلمي للسلطة"؛ إلا أن الموقعين على الوثيقة والأطراف القريبة من التوقيع مثل السفيرين الأمريكي والفرنسي، والوسطاء ومنهم المصري بدر همام مساعد وزير الخارجية، كانوا يعرفون أن هناك مصاعب حقيقية تحول دون تنفيذ هذه الاتفاقية؛ فعلى الرغم من النوايا الحسنة الكامنة خلف شعارات "دولة النظام والقانون" و "التداول السلمي للسلطة" تُعد الوثيقة مشروعاً يتجاوز الواقع الراهن بمسافات كبيرة.

من الوقائع التي ستظل ملفتة للنظر إلى أمد بعيد، وتشكل علامات أساسية في المسار اللاحق للارزمة ومن ثم الحرب والفرز السياسي الذي نشأ خلالها، هي مواقف الأطراف الموقعة على الوثيقة وسلوكها السياسي بعد ذلك، ونبدأ بالحزب الاشتراكي، إذ أشار البعض من القيادات الدنيا، إلى أن الوثيقة تمثل سقف مطالب مرتفع للغاية، لذا تقتضي الحكمة القبول بحد أدنى للمطالب، لا يتجاوز الـ ٢٠%؛ في حين كان هناك تيار ثاني رأى في الوثيقة برنامج عمل طموح، يناط تنفيذه بالأجيال المقبلة؛ لذلك تقتضي الواقعية جدولتها وأخذها بنبدأ بنءاء، فإذا كان الطرف الآخر يرى صعوبة في تنفيذ الشق الأمني وجانب الإصلاح السياسي، فيتوجب عدم الضغط عليه الآن، بل يتم الاكتفاء بمطالبته بالحكم المحلي؛ كما ظهر تيار ثالث مؤثر بقيادة علي سالم البيض يضم أعضاء متنفذين بالمكتب السياسي، يرى إنها شكلت برنامج الحد المعقول، بعد أن قدم الحزب عدة تنازلات، فهي والحال هذه غير قابلة لا للتجزئة أو الجدولة أو المساومة عليها، لذا ينبغي تطبيقها بحذافيرها حسب الآليات المتفق عليها، وإلا تراجعت شعبية الحزب بين صفوف مناصريه، الأمر الذي اوجد نوع من الشقاق بين صفوف الحزب الاشتراكي، ما فتح ثغرة في سياسة التعبئة التي وفرها اعتكاف علي سالم البيض وتعميمه مشروع التغيير على نطاق واسع.

أما المؤتمر الشعبي العام وحليفه حزب الإصلاح، اللذان ظهرا خلال وقائع الحوار، أنهما يتبادلان الأدوار ضمن توزيع مدروس يقوده السياسي المحنك وزير التخطيط الدكتور عبد الكريم الارياني (٢٠١٥/١١/٨-١٩٣٤/٨/١٢)، يفضي في المحصلة إلى موقف موحد، عادة ما تعكسه المرونة الشكلية للمؤتمر والتصلب الجوهري للإصلاح، فإن سلوكهما تجاه الوثيقة يثير أكثر من علامة استفهام، حيث انقلبا بزواية مقدارها ١٨٠ درجة وبسرعة غير مفهومة من الرفض التام للوثيقة إلى التوقيع عليها وأعتبارها تمثل وجهة نظرهما وصارا يتحدثان عن ضرورة التوقيع النهائي عليها والإسراع في تنفيذها، ذلك عكس ما كان يحدث في قاعة الاجتماعات من خلافات جذرية تتخللها نقاشات مستعرة^(٢٧).

رابعاً: الحرب الأهلية (١٩٩٤/٧/٧-٥/٤)

إن الأسباب المؤدية إلى الأزمة السياسية هي ذاتها التي أدت إلى المواجهة العسكرية؛ ففي حين كان الصراع على السلطة سبباً مباشراً للأزمة السياسية بعد انتخابات ١٩٩٣/٤/٢٧، فإن إعادة طرح الوحدة اليمنية للنقاش كانت الدافع الرئيسي لاندلاع الحرب، فالصراع العسكري جرى تحت عنوان الوحدة والانفصال، كما توارت السلطة خلف هذين الطرحين؛ ففي حين مثلت هدفاً واضحاً لدى جبهة الانفصال، فإنها كانت هدفاً متوارياً لدى جبهة الدفاع عن الوحدة؛ بالمحصلة كان النزاع العسكري وليد "أزمات وتراكمات استعصت على الحل" بحسب وجهة نظر المتحاربين.

استندت شرعية الحرب، إلى مقاربتين متنافستين، الأولى هي الانفصال ضد الحرب، والاعتماد المطلق على الدعم الخارجي المادي والمعنوي، والثانية هي الحرب ضد الانفصال، بالاعتماد على الشرعية الدستورية، والجبهة الداخلية المتماسكة؛ لكن في إطار هاتين المقاربتين للحرب، أغفل الطرفين البدائل والخيارات السلمية الممكنة، إتجاه الحسم العسكري^(٢٨).

اندلعت الحرب الأهلية في ١٩٩٤/٥/٤، و في ١٩٩٤/٥/٨ صدر قرار بتجميد د.حيدر العطاس، ثم تكليف د. محمد سعيد العطار (١٩٢٧-٢٠٠٥/١١/٢٠) بالقيام بأعمال رئيس الوزراء، نتيجة لقيامه بتحركات خارجية طلب مجلس النواب على ضوءها تجميد مهام عمله، كما صدر قرار بإعفاء وزير الدفاع هيثم قاسم طاهر وصالح بن حسين (١٩٣٦-١٩٩٤/٧/٤) وزير النفط من منصبيهما، بذلك انتهت رسمياً مشاركة الحزب الاشتراكي في الحكومة، والتي انتهت عملياً قبل ذلك، وأصبحت الحكومة الائتلافية تضم المؤتمر الشعبي والإصلاح، وتولى نواب الوزراء مهام بقية الوزراء المنتمين للحزب الاشتراكي، بينما استمر أعضاء مجلس النواب المنتمين إلى الحزب الاشتراكي في مزاولة مهام عضويتهم في مجلس النواب، ومع إعلان علي سالم البيض وبعض قيادات الحزب الاشتراكي بيان انفصال المحافظات الجنوبية والشرقية في ١٩٩٤/٥/٢١، انتهت بشكل رسمي كل أوجه التعاون بين الطرفين^(٢٩).

نجح علي عبدالله صالح وحلفائه من أن يضعوا العلامات الرئيسية في أرض مسرح العمليات العسكرية، ما يؤسس لحرب خاطفة بالاستناد إلى مُعطيات عسكرية وسياسية واجتماعية، كالاتي:

١. الجانب العسكري: يتفوق الشمال على الجنوب من ناحية العدد والعدة، ثم انه لم يعد هناك جيش جنوبي بالمعنى الفعلي للكلمة، فبعد الوحدة اليمنية أصبحت القوات الفعلية متواجدة في الجنوب، بناء على اتفاقية نقل القوات من الشطرين، أما القوات الجنوبية التي ظلت في الجنوب فقد عانت من الإهمال ولم تخضع لبرامج تدريب فعلية، في حين ظل الجيش الشمالي على حاله، من برامج التدريب والتطوير، مع زيادة تجهيزاته وكأنه جيش دولة حقيقية.

٢. الجانب السياسي: لم يكن الحزب الاشتراكي موحداً على مشروع تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق كما أسلفنا، بل أن حجم الخلافات حول ذلك بدأ يتسع إلى درجة أن الرئيس اليمني بدأ يراهن على " وحدويين" و"انفصاليين" داخل الحزب، الأمر الذي دخل كعامل أساسي في تحديد مصير الحرب.

٣. الجانب الاجتماعي: بدأ الجنوب في غفلة من الزمن وكأنه لم يعد جنوباً بكل معنى الكلمة، فقد تدخلت عوامل التاريخ وظروف الوحدة في تغيير التركيبة الأساسية لشخصيته (٣٠).

دخلت البلاد في حرب شاملة مثلت التحدي الأكبر لاستمرار الوحدة اليمنية كما مثلت تحدياً كبيراً للسياستين الداخلية والخارجية ومدى قدرتها على التكيف والتأقلم مع هذا الحدث الكبير، فعلى المستوى الداخلي استفادت القيادة الشرعية من إعلان الانفصال لحشد الجماهير وكافة القوى السياسية بما في ذلك عدد كبير من أنصار الحزب الاشتراكي وأعضائه الذين رفضوا وبشكل قطعي الانفصال ومن ثم فقد تمكنت من توحيد الجبهة الداخلية في مواجهة الانفصاليين، كما نجحت بحصر العمليات العسكرية في الشطر الجنوبي بشكل رئيسي.

أما على المستوى الخارجي فقد مثلت معضلة أساسية إذ ظهر أن هناك تأييد سياسي ومادي وإعلامي كبير للانفصاليين^(٣١)، فالشيخ زايد بن سلطان آل نهيان اجتمع بالرئيس المصري حسني مبارك لغرض إرسال قوات عربية إلى اليمن للفصل بين القوات المتحاربة، حيث دعمت الجامعة العربية هذا التوجه عدا السودان وليبيا وقطر والعراق، في حين رفض علي عبدالله صالح إرسال أية قوات عربية أو أجنبية^(٣٢) باعتبار الموضوع شأن داخلي بحت، إذ قرر أن هناك تحديات خارجية كبيرة وأن مجرد التسليم بالدعوات التي أطلقت من قبل مجلس التعاون وجامعة الدول العربية يعني خلق حالة من تجزئة واقعية تتركس الانفصال على الأرض، ومن ثم اندفع بفعالية نحو الحسم العسكري حتى يتمكن من التصدي للتحديات الخارجية، وقد تم ذلك بالفعل عندما نجحت قوات الشرعية من فرض سيطرتها على عدن، ثم من بعدها حضرموت المعقل الأخير للانفصاليين الذين لاذوا بالفرار إلى سلطنة عمان، ليتحقق النصر النهائي في ١٩٩٤/٧/٧^(٣٣).

الخاتمة

إن المتتبع لمسار الوحدة اليمنية منذ قيامها في ١٩٩٠/٥/٢٢، يدرك بكل وضوح إنها قامت وهي تحمل بين طياتها، كثير من الأخطاء الجوهرية، رغم المسار الطويل والمفاوضات الشاقة، التي كانت تعتمد بالأساس على النيات الطيبة، والرغبة المشتركة، بكثير من الحالات، من دون الأخذ بنظر الاعتبار حقائق الواقع ومخلفات الماضي، بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي فاقم من حجم المشكلات التي واجهتها التجربة الوحدوية، بل وعقد من إمكانية وضع الحلول لها وتطبيقها في مرحلة لاحقة.

الجانب السياسي: حدثت الوحدة الاندماجية بين حزبين ونظامين، مختلفين بالتوجه مابين الحزب الاشتراكي ذي التوجه اليساري في الشطر الجنوبي، والمؤتمر الشعبي العام ذي التوجه المحافظ- القبلي في الشطر الشمالي، ذلك التباين ألقى بثقله على جميع مفاصل النظام وسياساته المتباينة في الشطرين، بل ونمط الحياة والمجتمع، فكان من الأجدى التفكير بمرحلة انتقالية ذات مدى زمني أوسع، عوضاً عن الإجراءات الارتجالية، التي حالت دون تعزيز أواصر العلاقة بين اليمنيين، فبقيت أجواء الشك والريبة هي السائدة، ما انعكس بالسلب على جميع مرافق الدولة وبرامج الحكومة، رافق ذلك غياب أطر الديمقراطية الحقيقية، وعودة التيار الأصولي- القبلي، ممثلاً بالإصلاح لسدة الحكم عقب انتخابات ١٩٩٣/٤/٢٧، ثم تحالفه مع المؤتمر الشعبي العام، ما زاد من حدة الخلافات، الأمر الذي أفضى إلى التطورات المأساوية اللاحقة.

الجانب الاقتصادي: كان الشطر الجنوبي يتبع النمط الاشتراكي من حيث هيمنة الدولة، في حين كان الشطر الشمالي لا يُعنى بهذا التوجه، لذا انعكس الأمر على طبيعة المجتمع وأنماط السلوك الاقتصادي، ومع إعلان الوحدة لم يلمس المواطن اليمني الذي وضع آماله وطموحاته على دولة الوحدة، أي تغيير يذكر، بل بالعكس زادت الخلافات السياسية من سوء الأوضاع الاقتصادية، كما حدث من قدرة الحكومة على وضع برامج عمل طموحة تعمل على تحسين وضع المواطن اليمني المتردي .

الجانب الاجتماعي: بالإمكان اعتباره المؤثر الأكثر فعالية في مسيرة الحياة والمجتمع اليمني، عبر تاريخ البلاد الطويل، الزاخر بالأحداث، إذ لطالما كان الانتماء القبلي المحرك الرئيسي لكثير من الأمور، وبخاصة في مجال السياسة مع تولي زعماء القبائل لمناصب مهمة، وظهور دورهم باستمرار كلاعبيين مؤثرين بالتحالفات السياسية، في حين يبرز دور القبيلة بقوة في المناطق أو الفترات التي تضعف فيها أو تغيب سلطة الدولة، حيث يجد المواطن اليمني فيها البديل المناسب لحمايته، بل وتوفير سبل العيش الكريم له، لذا مثلت القبيلة المحرك الرئيسي لمجمل الأحداث الرئيسية عبر تاريخ البلاد، وهنا أيضاً يبرز التباين بين شطري اليمن، فالشطر الجنوبي ضعفت فيه سلطة القبيلة نتيجة للاستعمار البريطاني الطويل (١٨٣٩-١٩٦٧)، ثم الحكم اليساري عقب الاستقلال، عكس ما هو الحال عليه في الشطر الشمالي الذي شهد استمرار هيمنتها في المجتمع اليمني، ثم تحالفها مع الأصولية المتشددة في مرحلة لاحقة، عقب إعلان الوحدة اليمنية.

الهوامش

١. محمود علي عاطف، النفط في اليمن (دراسة في جغرافية الطاقة)، ط١، جامعة عدن، الشارقة، دار الثقافة العربية، ٢٠٠٢، ص ١٦ . للتفاصيل ينظر: د. خالص الاشعب، اليمن (دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي) الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الإعلام، سلسلة دراسات ٣١٥، ١٩٨٢ .

٢. للتفاصيل عن العلاقة ما بين الشطرين قبل الوحدة ينظر: خالد بن محمد القاسمي، يوميات ووثائق الوحدة اليمنية ١٩٧٢-١٩٨٦، ط١، الشارقة، دار الثقافة العربية، سبتمبر ١٩٨٧، ص ٧-٥٣٦؛ إبراهيم العشماوي، الوحدة اليمنية بعيون عربية، ط١، صنعاء، منشورات صحيفة ٢٦ سبتمبر، ١٩٩١، ص ١٧-٢٨٦؛ دكتور. عقيد: عبد الولي الشميري، ملحمة الوحدة اليمنية (١٠٠٠ ساعة حرب)، ط٣، صنعاء، مكتبة اليسر، ١٩٩٥، ص ١٥-١٣٨ .

٣. للتفاصيل عن مرحلة الوحدة ينظر: حسن ابو طالب، الوحدة اليمنية (دراسات في عملية التحول من التشطير إلى الوحدة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني ١٩٩٤، ص ٢٨٩-٣٠٢؛ رضوان محمد عبيد العزاني، النظام السياسي في اليمن للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ٢٥-١٠٥ .

٤. فضل عبد الغني احمد المعادين، اليمن والأمن القومي العربي (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية- الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص ٢٢-٢٧. للتفاصيل ينظر: رضوان محمد عبيد العزاني، المصدر السابق، ص ٨٧-١٤٢ .

٥. للتفاصيل ينظر: د. محمد أحمد علي، قضية دولة القانون في الأزمة اليمنية (بعض وقائع الخلاف قبل حرب صيف ١٩٩٤)، ج١، ط١، بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩، ص ٣٦-٤٢ .

٦. تأسس الحزب الاشتراكي اليمني في ١٥/١٠/١٩٧٨، ويعتبر امتداد لحركة القوميين العرب التي تأسست في عام ١٩٥٨، ثم توحدت مع فصائل قومية ووطنية أخرى تحت تسمية الجبهة القومية في آب ١٩٦٣، وفي ٥/٢/١٩٧٥ أندمج مع كل من الأحزاب التالية (الطلیعة الشعبية، البعث العربي الاشتراكي، الاتحاد الشعبي الديمقراطي) والحزب الأخير ذي التوجه الماركسي انضم إلى الجبهة في تشرين الثاني ١٩٧٥، ثم أسست هذه الفصائل الحزب الاشتراكي، لذا تمتع الحزب بخبرة حزبية وتنظيمية- سياسية عريقة، ثم وقع على اتفاقية الوحدة في ٢٢/٥/١٩٩٠، مع حزب المؤتمر الشعبي العام، واشتركا في الحكم خلال الفترة الانتقالية وحتى ٢٧/٤/١٩٩٣، حين أجريت الانتخابات التي شهدت تراجعاً للمرتبة الثالثة لمصلحة المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح. للتفاصيل ينظر: رياض نجيب الريس، رياح الجنوب (اليمن ودوره في الجزيرة العربية ١٩٩٠-١٩٩٧)، ط١، لندن، رياض الريس للنشر والكتب، أيلول ١٩٩٨، ص ٢٤١-٢٤٢ .

٧. تأسس المؤتمر الشعبي العام في ٢٤/٨/١٩٨٢، بغرض أن يكون تجمع وطني لكل الأحزاب في الساحة اليمنية التي التقت في لجنة للحوار، أقرت بجميع تياراتها الميثاق الوطني الذي يعتبر القاسم المشترك بين تيارات اليمين واليسار والوسط، وقد أسس في صنعاء كرديف للحزب الاشتراكي في عدن؛ في حين كان أهم مؤسسيه ينتمون لتيارات مختلفة أهمها الإخوان المسلمون والبعث وبعض الليبراليين، لكن عقب قيام الوحدة انسحبت منه الأحزاب وتحول إلى حزب يضم في غالبيته العناصر المستقلة التي لم

يسبق لها الانضمام لأي حزب، إلى جانب بعض الكوادر الحزبية التي فضلت البقاء. المصدر نفسه، ص ٢٣٣-٢٤١

٨. مثل حدث الوحدة اليمنية منعطفاً تاريخياً في حياة اليمنيين، حينها أدركت الحركة الإسلامية في اليمن أن الظروف قد تغيرت، وأن عليها تفهم ذلك ومسايرته، وكان مقتضى ذلك أن تسارع في التجاوب مع المتغيرات التي حدثت، وعلى رأسها علنية العمل الحزبي، وشراكة الحزب الاشتراكي اليمني في القرار السياسي؛ من هنا جاءت مشاركته في الحوارات التي انتهت إلى قيام حزب التجمع اليمني للإصلاح في ١٣/٩/١٩٩٠، كما تم افتتاح المقر الرسمي في ٣/١/١٩٩١، ولعل قضية الاستفتاء على دستور دولة الوحدة من أهم القضايا التي وقف الإصلاح منها موقفاً معارضاً؛ لما كان يحويه الدستور من مخالفات شرعية وقانونية، لذا لجأ إلى حشد الرأي العام، من خلال العديد من الفعاليات السياسية والثقافية والإعلامية، أفضت به لمقاطعة الاستفتاء. للتفاصيل ينظر: عبد القوي حسان، الحركة الإسلامية في اليمن (دراسة في الفكر والممارسة)، ط ١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤، ص ٩٤-٩٨.

٩. د. عدنان ياسين غالب المقطري، تأثير العوامل السياسية في سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، ط ١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٨٤)، حزيران ٢٠١٠، ص ٨٩-٩١. بلغت نسبة المشاركة بالانتخابات ٨٤.٧%، في حين كانت النتائج، على الشكل الآتي:

١٢٣ المؤتمر الشعبي العام

٦٢ التجمع اليمني للإصلاح

٥٦ الحزب الاشتراكي اليمني

٤٨ مستقلون

١٢ أحزاب أخرى

وتم انتخاب عبدالله بن حسين الأحمر (١٩٣٣-٢٨/١٢/٢٠٠٧) شيخ مشايخ حاشد وزعيم التجمع اليمني للإصلاح، كرئيس للبرلمان الجديد. للتفاصيل ينظر: محمد حسين الفرح، معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن ١٩٦٢م-١٩٩٩م، ط ١، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مركز البحوث والمعلومات، ٢٠٠٢، ص ٨٦-١٠٤. للتفاصيل عن المسار السياسي للأحزاب اليمنية ينظر: محمد احمد العشملي، من أوهام الهزيمة إلى واقعية النصر (دولة الوحدة اليمنية وتحديات المستقبل)، ط ١، اليمن، مركز النهار للدراسات السياسية، ١٩٩٨، ص ٢٢٢-٢٥٣.

١٠. أحمد علي الأحص، ما الذي يجعل الأمر مختلفاً في "ربيع اليمن"، تقييم حالة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني ٢٠١٢، ص ٥-٦. أتخذ التقسيم القبلي في اليمن الطابع المناطقي والمذهبي: للتفاصيل ينظر: مجموعة من الباحثين، الحوثية في اليمن (الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية)، صنعاء، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، ٢٠٠٨، ص ١٣-٣١.

١١. د. سمير العبدلي، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبايل اليمن (دراسة ميدانية)، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٦٢)، نيسان ٢٠٠٧، ص ١١٩-١٢٣. للتفاصيل ينظر: رياض نجيب الريس، المصدر السابق، ص ٢٠٠-٢٠٩ .
١٢. للتفاصيل عن أهم تحديات دولة الوحدة ينظر: سمير محمد أحمد العبدلي، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٧، ص ١٥٥-٢٦٠ .
١٣. أقرت اللجنة الدستورية المشتركة مشروع دستور دولة الوحدة بدورها الـ ١٣ في صنعاء بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠، في حين تم الاستفتاء عليه بتاريخ ١٥-١٦/٥/١٩٩١. للتفاصيل ينظر: اليمن الواحد، سلسلة وثائقية عن الوحدة اليمنية ((٣٠))، الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة الجمهورية، مكتب شؤون الوحدة، يناير ١٩٨١، ص ٢٥٧-٢٨٢؛ حسن أبو طالب، المصدر السابق، ص ١١٤-١٢٠ .
١٤. د. محمد أحمد علي، المصدر السابق، ص ١٥-١٨ . للتفاصيل عن موقف الحزب الاشتراكي ينظر: علي محمد الصراري، الحزب الاشتراكي والوحدة اليمنية، ط١، بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩، ص ٣٥-١٥٣ .
١٥. لؤي سعد عبد الرضا، مستقبل الدولة اليمنية (دراسة في مشكلة الجنوب)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ٩١-٩٧ . للتفاصيل ينظر: د. ناصر محمد ناصر، الأزمة السياسية اليمنية ١٩٩٠-١٩٩٤م، صنعاء، دار التقدم العلمي، ٢٠١٠، ص ١١-١١٥ .
١٦. للتفاصيل ينظر: عبد الرقيب عبد الوهاب قاسم محمد السبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ٦٣-١٥٩؛ سمير محمد أحمد العبدلي، المصدر السابق، ص ٦٥-١١١ .
١٧. كمال الهلباوي، من ضبايات الاقتتال الأفغاني إلى مكونات الصراع اليمني، قضايا دولية (تقرير سياسي يصدر عن معهد الدراسات السياسية، إسلام آباد- باكستان)، العدد ٢١٥، السنة الخامسة، ١٤-٢٠ فبراير ١٩٩٤، ص ٥ . للتفاصيل ينظر: مايكل هيسون، التجاذب الثنائي والتفكير المنطقي في حرب اليمن، حرب اليمن (١٩٩٤) الأسباب والنتائج، جمال سند السويدي (إعداد) وآخرون، ط١، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٥، ص ١٩-٣٧ .
١٨. للتفاصيل ينظر: د. محمد أحمد علي، المصدر السابق، ص ٦٥-٩٠ .
١٩. د. عدنان غالب ياسين المقطري، المصدر السابق، ص ١٠٣-١٠٤. للتفاصيل ينظر: دكتور. عقيد: عبد الولي الشميري، المصدر السابق، ص ١٤١-٢١٦ .
٢٠. عادل الجوجري، اليمن فوق بركان، ط١، دمشق- بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠١٠، ص ٦٣-٦٧. كان موضوع النفط في دولة الوحدة من ضمن أسباب الخلاف الأساسية بين الطرفين. للتفاصيل ينظر: محمود علي عاطف، المصدر السابق، ص ١١٥-١٢٤ .
٢١. للتفاصيل ينظر: دكتور. عقيد: عبد الولي الشميري، المصدر السابق، ص ٢١٧-٢٤٦ .

٢٢. محمد حسين الفرّج، المصدر السابق، ص ١١٨-١١٩ . للتفاصيل ينظر: د.ناصر محمد ناصر، المصدر السابق، ص ٧٨-٩٧ .
٢٣. عبد الرقيب عبد الوهاب قاسم محمد السبئي، المصدر السابق، ص ١٢٢-١٢٣ .
٢٤. للتفاصيل عن وثيقة "العهد والاتفاق" ونتائجها، ينظر: د. محمد أحمد علي، المصدر السابق، ص ٩١-٩٥.
٢٥. للتفاصيل ينظر: روبرت د.بوروز، الحرب الأهلية اليمنية، حرب اليمن الأسباب والنتائج، المصدر السابق، ص ٨٩-٩٩.
٢٦. محمد حسين الفرّج، المصدر السابق، ص ١١٩-١٢١. للتفاصيل ينظر: د.ناصر محمد ناصر، المصدر السابق، ص ١١٥-١٣٧.
٢٧. بشير البكر، حرب اليمن (القبيلة تنتصر على الوطن)، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٥، ص ١٦-١٨ . للتفاصيل ينظر: دكتور.عقيد: عبد الولي الشميري، المصدر السابق، ص ٢٤٦-٣٨٠ .
٢٨. د.عدنان غالب ياسين المقطري، المصدر السابق، ص ١٠٥.
٢٩. محمد حسين الفرّج، المصدر السابق، ص ١٢١-١٢٢ .
٣٠. بشير البكر، المصدر السابق، ص ٣٥. للتفاصيل عن العمليات العسكرية ينظر: رضية إحسان الله، وثائق حرب اليمن - عدن ٩٤/٥/٥ إلى ١٩٩٤/٧/٧، بيروت، دار الفارابي، ١٩٩٦، ص ١٢٥-٢١٥؛ د.ناصر محمد ناصر، المصدر السابق، ص ١٤٠-١٦١.
٣١. كان لموقف اليمن المساند للعراق أثناء حرب الخليج الثانية انعكاسات سلبية كبيرة سياسية واقتصادية على العلاقة مع دول مجلس التعاون. للتفاصيل ينظر: د.عبد الرحمن البيضاني، مأزق اليمن في صراع الخليج، ط١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩١، ص ٥٣-١٥٥.
٣٢. إضافة للمساعي العربية، أصدرت الأمم المتحدة، قرارات حول الحرب الأهلية اليمنية، طالبت بوقف العمليات العسكرية، والعودة لطاولة المفاوضات، الأول برقم ٩٢٤ في ١٩٩٤/٦/٢، والثاني برقم ٩٣١ في ١٩٩٤/٦/٢٩، لكن الموقف لم يتغير على الأرض. للتفاصيل ينظر: مارك ن. كاتز، القوى الخارجية والحرب الأهلية في اليمن، حرب اليمن الأسباب والنتائج، المصدر السابق، ص ١٠١-١١٥؛ لؤي سعد عبد الرضا، المصدر السابق، ص ٩٩-١٠٢.
٣٣. عبد الرقيب عبد الوهاب قاسم محمد السبئي، المصدر السابق، ص ١٢٥-١٢٦. صدرت بحق قادة الانفصال أحكام بالإعدام والسجن لمدد طويلة، كما كان للحرب وتداعياتها المدمرة نتائج كارثية على المحافظات الجنوبية التي شهدت الزخم الأكبر للعمليات العسكرية. للتفاصيل ينظر: عادل محمد الجوجري، المصدر السابق، ص ٧٢-٩٠.

قائمة المصادر والمراجع

أ. الرسائل الجامعية غير المنشورة

١. رضوان محمد عبيد العزاني، النظام السياسي في اليمن للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٣.
٢. عبد الرقيب عبد الوهاب قاسم محمد السبئي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
٣. فضل عبد الغني احمد المعادين، اليمن والأمن القومي العربي (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية- الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤.
٤. لؤي سعد عبد الرضا، مستقبل الدولة اليمنية (دراسة في مشكلة الجنوب)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠١٥.

ب. الكتب

١. اليمن الواحد، سلسلة وثائقية عن الوحدة اليمنية ((٣٠))، الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة الجمهورية، مكتب شؤون الوحدة، يناير ١٩٨١.
٢. إبراهيم العشماوي، الوحدة اليمنية بعيون عربية، ط١، صنعاء، منشورات صحيفة ٢٦ سبتمبر، ١٩٩١.
٣. أحمد علي الأحصص، ما الذي يجعل الأمر مختلفاً في " ربيع اليمن"، تقييم حالة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني ٢٠١٢.
٤. بشير البكر، حرب اليمن (القبيلة تنتصر على الوطن)، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٥.
٥. جمال سند السويدي (إعداد) وآخرون، حرب اليمن ١٩٩٤ الأسباب والنتائج، ط١، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٥.
٦. حسن ابو طالب، الوحدة اليمنية (دراسات في عملية التحول من التشطير إلى الوحدة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني ١٩٩٤.
٧. خالد بن محمد القاسمي، يوميات ووثائق الوحدة اليمنية ١٩٧٢-١٩٨٦، ط١، الشارقة، دار الثقافة العربية، سبتمبر ١٩٨٧.
٨. د. خالص الاشعب، اليمن (دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي) الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الإعلام، سلسلة دراسات ٣١٥، ١٩٨٢.
٩. رضية احسان الله، وثائق حرب اليمن - عدن ٩٤/٥/٥ إلى ١٩٩٤/٧/٧، بيروت، دار الفارابي، ١٩٩٦.

١٠. رياض نجيب الريس، رياح الجنوب (اليمن ودوره في الجزيرة العربية ١٩٩٠-١٩٩٧)، ط١، لندن، رياض الريس للنشر والكتب، أيلول ١٩٩٨ .
١١. د. سمير العبدلي، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن (دراسة ميدانية)، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٦٢)، نيسان ٢٠٠٧.
١٢. -----، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٧.
١٣. عادل الجوجري، اليمن فوق بركان، ط١، دمشق- بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠١٠.
١٤. د. عبد الرحمن البيضاني، مأزق اليمن في صراع الخليج، ط١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩١.
١٥. عبد القوي حسان، الحركة الإسلامية في اليمن (دراسة في الفكر والممارسة)، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤ .
١٦. دكتور. عقيد: عبد الولي الشميري، ملحمة الوحدة اليمنية (١٠٠٠ ساعة حرب)، ط٣، صنعاء، مكتبة اليسر، ١٩٩٥ .
١٧. د. عدنان ياسين غالب المقطري، تأثير العوامل السياسية في سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية)، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٨٤)، حزيران ٢٠١٠ .
١٨. علي محمد الصراري، الحزب الاشتراكي والوحدة اليمنية، ط١، بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩ .
١٩. مجموعة من الباحثين، الحوثية في اليمن (الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية)، صنعاء، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، ٢٠٠٨ .
٢٠. محمد احمد العشملي، من أوهام الهزيمة إلى واقعية النصر (دولة الوحدة اليمنية وتحديات المستقبل)، ط١، اليمن، مركز النهار للدراسات السياسية، ١٩٩٨ .
٢١. د. محمد أحمد علي، قضية دولة القانون في الأزمة اليمنية (بعض وقائع الخلاف قبل حرب صيف ١٩٩٤)، ج١، ط١، بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩.
٢٢. محمود علي عاطف، النفط في اليمن (دراسة في جغرافية الطاقة)، ط١، جامعة عدن، الشارقة، دار الثقافة العربية، ٢٠٠٢.
٢٣. د. ناصر محمد ناصر، الأزمة السياسية اليمنية ١٩٩٠-١٩٩٤م، صنعاء، دار التقدم العلمي، ٢٠١٠.

ج. المجلات

- ١) كمال الهلباوي، من ضبابيات الاقتتال الأفغاني إلى مكونات الصراع اليمني، قضايا دولية
- تقرير سياسي يصدر عن معهد الدراسات السياسية، إسلام آباد- باكستان)، العدد ٢١٥، السنة الخامسة، ١٤-٢٠ فبراير ١٩٩٤.